ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Prof. Dr. Ahmed Abdullah Zahir
University of Wasit - College of Arts - Department of Arabic Language
Email: athaher@uowasit.edu.iq

Keywords: mensuration -border Interpretation-Justification.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 20APr 2025
Accepted 19 Jun 2025
Available online 1 Jul 2025

The Method of Abu Ali al-Farisi in Presenting and Addressing Grammatical Content

Abstract:

Abu Ali al-Farisi left future generations a vast linguistic legacy that demonstrates his deep foundation in the language sciences and his uniqueness among his contemporaries (Zahir, 2024, p. 175). Upon examining this legacy, one finds that, in terms of method and organization, it is divided into two categories (al-Farisi, 1982, p. 17): The first: it is almost organized in a sequential methodology based on the relationships that link topics. It includes: al-Takmila, al-Idah, al-Hujja, and al-Ighfal. The Takmila deals with morphological, grammatical, and linguistic topics. As for al-Hujja and al-Ighfal, their organization generally aligns with the order of the surahs and verses in the Quran. The second: this lacks a coherent methodology, as it does not revolve around a unified subject. It includes various individual discussions that have reached us, such as al-Baghdadiyyat, al-Shiraziyyat, al-Halabiyyat, al-Manthura, al-Basriyyat, al-Askariyyat, and al-Adudiyyat.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.4618

أ.د.أحمد عبدالله ظاهر- جامعة واسط- كلية الآداب – قسم اللغة العربية

ترك أبو عليّ الفارسي للأجيال تراثاً لغويّاً ضخماً يدلل على رسوخ قدمه في علوم اللغة وتفرده بين أبناء عصره (ظاهر ، 2024م، 175) ، والمتأمل في هذا التراث يرى أنّه ينقسم من جهة المنهج والتنظيم على قسمين (الفارسي ، 1982م ، 17) :

الأول : يكاد يكون منتظماً في منهج متسلسل يقوم على أساس العلاقات التي تربط الموضوعات ويشمل : التّكملة ، والإيضاح ، والحجة ، والإغفال : فالتكملة تكون موضوعاتها في البحث الصرفي والنحوي واللغوي ، أمّا الحجة والإغفال فالتنظيم فيهما يجري متسلسلاً منسجماً إلى حد ما مع ترتيب السّور القرآنيّة في القرآن الكريم وترتيب آياتها .

الثاني : وهو الذي يفتقد المنهج المترابط ؛ لأنّه لا يلتف حول وحدة موضوعيّة معينة ، ويشمل مختلف مسائله التي وصلت إلينا كالبغداديات والشّيرازيات والحلبيات ، والمنثورة ، والبّصريات ، والعسكريات والعضديات .

أما كيفية عرضه ومعالجته للمسائل النحويّة في هذه المؤلفات فقد كان يجري وفقاً لطرائق متعددة ، ومعالجات سديدة ، أبرزها :

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1. الربط بين الوجوه الإعرابيّة والمعنى ربطاً محكماً

كان أبو عليّ يعدد الوجوه الإعرابيّة للعديد من ألفاظ الشواهد النحويّة ، لكنّ وجوه الإعراب التي يعددها تكون بحسب ما تحتمله من معانٍ ، ومن ذلك ما ذكره في بيت ذي الرمة(الرمة ،1995م 115) :

شَخْتُ الجُزارةِ مثلُ البيتِ سائرُهُ من المُسُوحِ خِدَبٌّ شَوْقَبٌ خَشِبُ إذ يرى أنّ ارتفاع (سائره) يكون على ضربين : أحدهما : أن يرتفع بمثل ؛ لأنّه يجوز أن يعمل عمل الفعل ، كما تقول : قائم الزيدان ، فيرتفعان بقائم ، وإن لم يعتمد به على شيء ، ويرى أنّ الرفع في مثل هذا البيت أحسن ؛ لأنّه قد جرى على موصوف ، فإذا كان كذلك رفع به ، ويكون (من المسوح) متعلقاً بما في (مثل) من معنى الفعل ؛ لأنّه لم يفصل بينهما بأجنبي .

والوجه الآخر : أن يرتفع (سائره) بالابتداء ، كأنّه مثل شخت الجزارة سائره مثل البيت من المسوح ، فقدّم خبر المبتدأ ، فإذا حمله على ذلك احتمل قوله (من المسوح) أمرين : أحدهما : أن يكون صفة لمثل ؛ لأنه نكرة ، وإن أضفته إلى المعرفة . والآخر : أن يكون حالاً من المضاف إليه ،الذي هو (البيت) وفي كلا الوجهين يقع الفصل بالمبتدأ الذي لا يلابس الحال ولا الوصف (الفارسي ، 1988م ، 1 / 286) .

ويفرع الوجوه الإعرابيَة وفقاً لما يقتضيه المعنى في ألفاظ بيت الأخطل (الأخطل ، 721):

مـا يَضُرُّ البَحْـرَ أَمْسَى زَاخِـراً ً أنْ رَمَى فِيــهِ غُلامٌ بِحَجَرْ

إذ يرى أن القول في فاعل (يضرُّ) يحتمل أن يكون أحد شيئين (الفارسي ، 1988م , 2 / 470) :

الأوّل : أنْ تكون (ما) استفهاماً فيصير في (يضرُّ) ضميرها ، ويكون (أن رمى) في موضع نصب ، والتقدير : بأنْ رمى فيه ، كأنّه قال : أيُّ شيء يضرّ يرمي غلامٌ فيه بالحجر ؟

والثاني : أنْ تكون (ما) نفياً ، فيصـــير (أن رمى) رفعاً ؛ بأنّه فاعل ، تقدير : ما يضُـــرُّ البحرَ رَمْيُ غلامٍ فيه بحجر .

وقد يعرض المعاني التي يحتملها البيت الشــعري وفقا لتعدد أوجهه الإعرابيّة بشــكل ســؤال وجواب ، كما في توجيهه لبيت الفرزدق (الفرزدق ، 1987م، 882) :

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِل أهجَوْتَها أم بُلْتَ حيثُ تناطَحَ البَحرانِ

إذ قال ((إن جعلت (ما) استفهاماً صــار في (ضرَّ) ذكر يكون فاعل قولك : (ضرَّ) وعائداً إلى المبتدأ ... فإن قلت :فهل يجوز أن أجعل (ما) نفياً في قوله : (ما ضرّ تغلب وائل ؟) فإنّك إن جعلتها كذلك لم يكن للفعل فاعل . فإن قلت : أجعلُ الفاعل فيه أحد شيئين ، أحدهما : أنّي إذا قلتُ : ما ضرّ ، دلّ الفعلُ على المصدر فأجْعلُ الفاعل ضمير المصدر ، فيكون التقدير ، ما ضَرَّها ضُرٌّ أو ضَيْرٌ ؛ لأنّه بمعنى الضُّرُّ ... والآخر : أن يكون الكلام محمولاً على المعنى ، فيكون الفاعل ما دلّ عليه (أهجوتَها أم بُلتَ) كأنّه قال : ما ضــــرّ تغلِبَ وائل هجاؤك وبولُك بهذا المكان)) (الفارسي ، 1988م ، 2 / 471-472).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

نخلص ممّا تقدم أنّ أبا عليّ عدد الوجوه الإعرابيّة لطائفة من الألفاظ وفقاً لتقبلها الأحكام النحويّة المتغيرة داخل السياق اللغوي الواردة فيه .

2. الإفاضة في بسط القول وعرض الأدلة وتقليب وجوه المسألة

يعد الإســهاب في الشــرح وتقليب وجوه المســألة من السـمات البارزة في منهج أبي عليّ في أغلب معالجاته للمسـائل النحويّة المختلفة ، وخير مصـداق على ذلك ما ذكره في المسـألة الأولى (علم ما الكلم من العربية) من كتابه (التعليقة على كتاب ســيبويه) إذ أشـــار إلى أنّ الذي عليه وضع الكتاب التنوين في (علم) ، وأن (ما) استفهاميّة والكلم مبتدأ وخبره (ما) والجملة في موضــع نصب على تقديــر : هذا باب أن تعلـم مـا الكلمُ . ثم ذكـر أن العلم في باب التعدي على ضربين (الفارسي ، 1991م ، 1/ 4):

ضرب : يتعدى إلى مفعولين يكون المفعول الأول فيه هو الثاني في المعنى ، أو يكون له فيه ذكر كشرط خبر المبتدأ .

وضرب آخر : يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز مفعولاً كما لا يجاوز عرفت مفعولاً .

ثم أخذ يقلّب المسألة على وجوهها الإعرابيّة المحتملة فذكر أن (ما) إذا قدّرت استفهاماً كان قوله (علم) هو الذي يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون الذي بمعنى عرفت ؛ لأنّ الاستفهام إنّما يقع في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يلغى ، نحو : ظننت وعلمت وبابه ؛ لأنّ الإلغاء فيه أعظم من وقوع الاستفهام في موضع مفعوله ؛ إذا ألغيت لم تعمل في لفظ ولا موضع ، وإذا وقع الاستفهام في موضع مفعوله عمل في موضع الجملة بأسرها " فَعِلْمُ " في موضع (أنْ تَعْلَمَ) و (ما الكلم) التي هي جملة الاستفهام في موضع المفعول الأول ، وقد سدّ مسد المفعول الثّاني كما سدّ خبر (أنّ) في (علمت أنّ زيداً منطلقٌ) (الفارسي ، 1991م ، 1/ 4) . وأجاز تقدير (علم) في معنى (أن تعلم) بقوله : ((وأما تقديرك قوله (علم) في معنى (أن تعلم) وإن لم يضف إلى ضمير المخاطب فجائز أن تقدره فعلاً للمخاطب والغائب وإن لم تضفه على ضمير واحد منهما كقوله Y (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ) (البلد , 14-15)، وكقوله تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً وَلاَ يَسْتَطِيعُونَ) (النحل ، 72) والتقدير: لو أنّ لهم شيئاً ، وأن يرزق شيئاً فهذان عملا في مفعوليهما ، وإن لم يضافا إلى ضمير فاعليهما في اللفظ)) (الفارسي ، 1991م ، 1/ 4) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ويعرض الوجوه الإعرابيّة غير المحتملة لهذه المسألة بشكل فرضيات مردودة بطريقة السائل والمجيب ومن ذلك قوله : ((فإن قلت : فهل يجوز أن يذهب بالمصدر الذي هو (علم) مذهب ما لم يسمّ فاعله ؟ فالجواب : أنّك إن جعلت (ما) استفهاماً لم يجز أن تذهب به هذا المذهب ؛ لأنّك إن قدرته بالفعل كان "هذا باب أن يُعلَمَ ما الكلم " فتقوم الجملة مقام اسم الفاعل المبني للمفعول ، والجمل لا تقوم مقامه ، كما لا تقوم مقام الفاعلين ؛ لأنّ الفاعل يُكْنَى عنه ، ويثّنى ويجمع ويُضمر في الفعل فيُذكر إعراب الفعل بعده ، وكل هذا مُمْتَنع في الجملة غير جائز فيها)) (الفارسي ، 1991م ، 1/ 6). ثم أشار إلى أنّ الجمل أحاديث ، وإنّما يقام مقام الفاعلين مُحَدِّث عنهم لا أحاديث فكما لا يجوز (عُلِمَ ضَرَبَ زيدٌ) ولا (عُلِمَ أين زيد) ولا (ظُنَّ كيفَ زيدٌ) على أن تقيم الجملة مقام اسم الفاعل كذلك لا يجوز أن يقام (ما الكل زيد) ولا (عُلِمَ أين زيد) ولا (ظُنَّ كيف زيد) على أن تقيم الجملة مقام اسم الفاعل كذلك لا يجوز أن يُقام (ما الكَلِمُ) مقام فاعل الفعل المبني للمفعول ، واستدل على امتناع هذا بدليل المشابهة ؛ لأنّ الجملة المكونة من الفعل والفاعل هي مثل الجملة المكونة من المبتدأ والخبر في أن كل واحد من الاسمين مُحَدَّث عنه فكما لا يكون المبتدأ المحدث عنه إلا مفرداً ، ولا تقع موقعه الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة بل هو في الفاعل أشد تمكناً لشدة اتصاله بالفعل ، وما يلزم من إضماره فيه ، وليس ذلك في المبتدأ (الفارسي ، 1991م ، 1/ 4).

واستمرّ في بسط القول في هذه المسالة فقال : ((فإن قلت : أضمر المصدر في قوله : (أن يعلم) لتصير الجملة التي هي قوله : (ما الكلم) في موضع نصب ، ويكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ : (وكذلك نجِّي المؤمنين) (الجزري ، 2006م ،2 / 243) يريد نجِّيَ النَّجاءُ المؤمنين فإنّ ذلك أيضا غير جائز لأنّ المفعول المنتصب حكمه أن يكون المرتفع في المعنى المقام مقام الفاعل ، وليس قولك : (ما العلمُ) ؟ و لا له فيه ذكر فلا يجوز على هذا الوجه أيضا)) (الفارسي ، 1991م ،1 / 7 – 8) ثم بيّن أنّنا لو حذفنا التنوين من (عِلْم) وأضفناه إلى ما بعده كان معناه (علمُ الذي هو الكلم) ولو جُعل استفهاماً لم يجُز أن نضيف (عِلم) إليه ؛ لأنّ الجمل لا تكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلاّ ما جاء من إضافة الظروف الزمانيّة إلى الجمل ، وهذا الشيء مقصور عليها ، ولا تجوز الإضافة في غيره من الأسماء إلى الجمل ، فإن أضيف (عِلْم) إلى ما كان بمعنى الذي احتمل أن يكون (علم) المتعدي إلى مفعول ، واحتمل أن يكون المتعدي إلى مفعولين((الفارسي ، 1991م ،1 / 7 – 8).

واستمرّ أبو عليّ في بسط القول ومناقشته الأوجه الإعرابية المحتملة لعبارة سيبويه (علم ما الكلم من العربية) حتى شغلت ثماني عشرة صفحة من تعليقته (الفارسي، 1991 ،3 - 20). ثم أوصلها في كتابه (أقسام الأخبار) إلى خمسين وجهاً (الفارسي ، 216 /220) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

3. طرح القياس إذا لم يعضد بالسماع

لقد كان أبو عليّ مقدرا للسماع ، إذ يجعله أصلاً ويرى أنّ القياس يكون على المطّرد الشائع منه ، وأساس الاطّراد هو موافقة الشيء لنظائره الكثيرة في اللغة ، ثمّ حكم بطرح القياس ، إذا لم يعضد بالسّماع ، والمصير إلى ما أتى به السّمع فقال : ((فأما السماع فهو في الفشو والكثرة بحيث يستغنى عن ذكره ، ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس لوجب إطراح القياس ، والمصير إلى ما أتى به السمع ؛ ألا ترى أنّ التعليق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم والنطق بما هو خطأ في كلامهم ... فالقياس يترك أبداً للسماع ، وإنّما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع ، فأمّا أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش ، وعدول عن الصواب بين)) (الفارسي ، 1987م ،226 - 227) وهو بهذا حدّ القياس في إطار عام ، وهو الكلام المسموع ؛ لغرض الحفاظ على اللغة العربيّة ؛ ولتضييق دائرة الاجتهاد النحوي(ظاهر ،2013ه). .

وذكر في تعليقته على كتاب سيبويه أنّ القياس لا يمنع (إمّا كنت منطلقاً) إلا أنّه إذا لم يسمع لم يجز أن يقال فلذلك ذهب سيبويه إلى أنّ (ما) عُوّض من (كنت) فلا يُجمع بين العوض والمُعَوّض منه (الفارسي ، 1991م، 1 / 188). وذكر في مسائله المشكلة أنّه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال ، فإذا لم يستعمل له ترك ، وإن أجازه القياس ؛ لأنّ

العلل إنما تستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطّراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة ، فإذا أدّى إلى خلافه ، وجب أن يشذّ ويطرح فحكم السماع في الشيء أن يتقدّم القياس ، فإذا لم يتقدّمه فلا موضع للقياس ؛ لأنّه حينئذ غير موصل إلى المراد ، ولا مؤدّ إلى الغرض المطلوب إذ إنّ الغرض في استخراج هذا القياس إنما هو أن يتكلم غير العربي الفصيح بلزومه إياه واستعماله له كما يتكلم العربي الفصيح ، فإذا أدّى إلى خلاف كلام العرب كان فاسداً وخلاف ما قصد به له (الفارسي ، 1983 م ، 306) .

يتضح ممّا تقدم أنّ أبا عليّ كان يلجأ إلى القياس عند عدم وجود سماع فإذا أوجد السّماع عدل به عن القياس ؛ لأنّ السّماع مرتبط بالفصاحة التي هي ركن مهم في توثيق الأحكام النحوية . أمّا القياس فإنّه موضوع لخدمة السّماع ، وما جاء من المسموع بخلاف القياس يعتدّ به ويعول عليه .

4 . لا يجوز القياس على الشاذ ولا على الضرورة الشّعريّة

الشّاذ هو ما خالف القواعد النّحويّة والنّصوص اللغويّة المسموعة أو المرويّة ، ففارق ما عليه سائر بابه ، وانفرد ذلك إلى غيره (المكارم ، 2006م ، 99)

وقد قسّم الشّاذ على ثلاثة أضرب :

أ . الشّاذ عن الاستعمال المطّرد في القياس : وقد مثّل لهذا الضّرب بماضي الفعلين (يَذَرُ ، وَيَدَعُ) فالماضي منهما لا يمنع منه القياس ؛ لأنّه لا يوجد فعل مضارع في العربيّة ليس له ماض سوى هذين الفعلين ؛ لذا شذا عن قياس نظائرهما ، إذ إنّنا لم نسمع من العرب من نطق بالفعل الماضي منهما (الفارسي،1982م ،124) ، وحكم هذا الضرب في نظر أبي عليّ أن يترك ولا يستعمل ؛ لأنّه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء بها الاستعمال(الفارسي،1983م ال،305 - 306).

ب . المطّرد في الاستعمال الشّاذ عن القياس : وقد مثّل له بإبدال الياء في (العليا) (الفارسي ، 67) في قوله تعالى : (كَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا) (التوبة ، 40) ، فإبدال الياء فيه مطّرد في الاستعمال ، وإن كان شاذاً في القياس ؛ لأنّ (فُعلى) أفْعَل التي تستعمل مع (من) أو بالألف واللام تجمع على (العُلا) ، وفي التّنزيل (وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى) (طه، 4) فالإبدال هنا جاء موافقاً للاستعمال وإن كان شاذاً في القياس (الفارسي، 67).

ج . الشّاذ في الاستعمال والقياس : وقد مثّل له بإدخال لام التّعريف على الفعل (يجدع) في قول الشّاعر(البغدادي ، 5 / 482) :

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقَاً إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليجدعُ

ثمّ حكم بأنّ هذا الفعل شاذ عن القياس ؛ لأنّ موضع الفعل على خلاف التّخصيص ، وشاذ عن الاستعمال أيضاً ؛ لأنّه لا يوجد إلا في الشّعر .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أما الضرورة الشّعريّة فهي مصطلح يطلقه النّحويون على كل ما يدفع الشّاعر إلى تغيير صورة اللفظة حذفاً أو زيادة أو عدولاً عن القياس في بناء الأبنية إلى ما يخالفه (حماسة ، 1996م،5).

وقد اختلف النّحويون في تحديد مفهوم الضـــرورة فمنهم من يرى إطلاقها على كل ما جاء في الشّعر سواء أكان للشّاعر عنها مندوحة أم لم يكن ، ومنهم من يرى أنّها ما يضطر الشّاعر إليها اضطراراً بحيث لا يكون عنها مندوحة (الآلوسيّ،1431هـــ ،6 - 7) ومنهم من يرى لا معنى لقول من يقول : إنّ للشّاعر عند الضّرورة أن يأتي شعره بما لا يجوز (فارس ، 1963م، 468).

أمّا أبو عليّ فإنّه يرى أنّ كثيراً من الأشـــياء التي لا تجوز في الكلام قد تجوز في الشّـــعر للضرورة ، ومن أمثلة ذلك قوله : ((فأمّا قولهم امراءً ، وبامرِئٍ ، وامرؤٌ، وابنَماً ، وبابنِمٍ ، وابنُمٌ ... وجميع هذه الحروف نوادر شـــاذة عن القياس ...وإنّما ذكرناها لموافقتها (فماً) في الإضـــافة كما أبدلها منه في الإفراد فقال(رؤبة،159) :

* يُصبِحُ ظَمآنَ وَفِي البَحرِ فَمُه *

وهذا الإبدال في الكلام إنّما هو في الإفراد دون الإضـــافة ، فأجرى الإضـــافة مجرى المفرد في الشّعر للضرورة ... ؛ لأنّــه يجوز في الشّعر كثير ممّا لا يجوز في الكلام)) (الفارسي ،1983م ، 156 - 157) . ثمّ بيّن في موضع آخر إلى أنّ الأشياء التي تأتي في الشّعر لضرورة الوزن أو القافيّة تحفظ ولا يقاس على شـيء منها (الفارسـي ،1983م ،508) ، ومن أمثلة ذلك إجراء الياء مجرى الألف في قولهم : (حيرِيْ دَهرٍ ، ومَعدِيْ كربٍ) عند الإضافة . (الفارسي ،1983م ،508)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

5. ترتيب المادة النحويّة

نزع أبو عليّ بحكم نظرته المنطقية وقدرته على الاسـتنباط وسـيطرته على زمام العربيّة إلى ترتيب المادة النحويّة في الكثير من كتبه ترتيباً منطقيّاً ، وهذا ما نلحظه في الإغفال والعسـكريات والإيضاح وأقسام الأخبار والشّيرازيات .

أمّا الإغفال فقد كان الطابع العام لمسائله طابعاً نحويّاً وصرفياً وإعرابيّاً ولغويّاً ؛ لأنّ أبا علي تعقّب الزجاج في هذا الكتاب في مسـائل اسـتند فيها الزجاج إلى أقوال الخليل وسـيبويه وفهمهما على غير الوجه الذي فهمه أبو عليّ ، وكان من حق هذه المسـائل أن توضـع في فهرس النحو لا فهرس التفسـير لكنّ مفهرسـي دار الكتب نظروا إلى أنّ أبا علي تعقّب الزجاج في معاني القرآن وهو كتاب تفسير ، ولم يفطنوا إلى أنّه في تعقبه عنى عناية خاصة بمسائل النحو والصرف واللغة والإعراب (شـلبي،1958م ، 478 - 479)، لذا رتبوه حسـب سـور القرآن الكريم وتابعهم محقق الكتاب في ذلك.

ويبدو الترتيب المنطقي واضحاً في المسائل العسكريات ؛ إذ جعل الباب الأول منها للتعريف بأقسام الكلم مفردة ، وبعد أن حدّد هذه الأقسام وأصبحت معلومة لدى القارئ انتقل إلى الكلام عنها مؤتلفة فيما يسميه أهل العربيّة (الجمل) ، و نبّه إلى ما يشذ منها في الباب الثالث ، وبعد أن أصبح القارئ على علم بذلك كله عرّفه أنّ أواخر الكلم قد تخضع لتأثير العوامل ، أو لا تخضع ، فعقد لذلك باب (البناء والإعراب) وبه تتم معرفة أوجه كلام العرب إفراداً وائتلافاً ، وما يشذّ في الاستعمال (شلبي،1958م ، 488).

ورتّب الإيضاح ترتيباً منطقياً على ضوء نظرية العامل ، فبعد أن ذكر مقدمات تعد مدخلاً للكتاب من حيث الكلام وتأليفه ، وحدّ الإعراب ، وحدّ البناء ، ثم تكلّم عن التثنية والجمع بعد أن ذكر هذه المقدمات انتقل إلى المعربات وبدأ بالمرفوعات من الأسماء فتحدّث عن : الابتداء وخبر المبتدأ ، والفاعل ، والفعل المبني للمفعول به ، والأفعال التي لا تتصرف ، ونعم وبئس ، والتعجب . ثم انتقل إلى المنصوبات من الأسماء فأوضح العوامل الداخلة على الابتداء وخبره ، وتحدثّ عن (إنّ وأخواتها) ، و(ظننت وأخواتها) ، والأسماء التي أعملت عمل الفعل (أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة بها والمصادر التي أعملت عمل الفعل ، والأسماء التي سميت بها الأفعال) ، ثم عرّج على المفعول معه ، وله ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء بـ (إلا) ، و (غير وسوى وحاشا) وبيّن النداء والترخيم والنفي بـ (لا) وبعد أن وفّى الكلام عن منصوبات الأسماء انتقل إلى الكلام عن المجرورات فتحدث عن (حتى) ، و (مذ و منذ) ، والقسم والأسماء المجرورة بإضافة أسماء منها إليها ، والإضافة التي ليست محضة ثم افصّل القول بالتوابع : الصفة والعطف والبدل ثم تحدث عما لا ينصرف فذكر أبوابه المختلفة(الفارسي، 2008م، 71 – 239) .

ثم أخذ في الحديث عن إعراب الأفعال مرفوعة ومنصوبة ومجزومة وعقد باباً للمجازاة وختم الكتاب بالحديث عن النون الثقيلة والخفيفة ، هذا هو الملاك العام الذي صدر عنه أبو عليّ في ترتيبه الإيضاح (الفارسي، 2008م، 71 – 255)، إذ نظر إلى أثر العوامل من جهة الرفع والنصب والجر في الأسماء أولاً ، ثم من جهة الرفع والنصب والجزم في الأفعال ثانياً . وبين هذين يذكر التوابع (شلبي ، 1958م، 518-519).

وأوّل ما يستوقف القارئ في مسائل الأخبار التقسيم المنطقي الجامع للصور العقلية الممكنة : فالأخبار تنقسم على ثمانية أقسام : الصحيح السليم ، والقبيح النظم الترتيب من الفهم ، والخطأ ، والكذب المقرون بدليل الخلل فيه ، والكذب العاري من الدليل على موضع عيبه . والكذب ينقسم خمسة أقسام أيضاً : الأول : تغيير الحاكي ما يسمع ، والثاني : يكون كذب فيه ، أي قال قولا يشبه الكذب والمتكلم به لا يقصد غير الحق ، والثالث : يكون الكذب فيه بمعنى الخطأ ، والرابع : يكون

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الكذب فيه بمعنى البطول : كذب الرجل بمعنى بطل عليه عمله ، والخامس : الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور وكتاب أقسام الأخبار في مجموعها تأخذ طابع البحث اللغوي ، ولا يأتي التعرض فيها إلى الصناعة النحويّة إلاّ قليلاً (شلبي ، 1958م ،562).

ويلحظ الدارس عندما يتأمل في شيرازيات الفارسيّ أنّه ينحى باتجاه الترتيب المنطقي ، واصطناع التقسيم المبني على الفلسفة ، والجدل ، والافتراض . ويتخذ لهذا التقسيم سبلاً مختلفة وأنماطاً متعددة وصوراً توحي بربط الدراسة اللغويّة والنحويّة والصرفيّة آنذاك بما كان شائعاً في عصره من علوم العقل ، ويمكن تصنيف هذه التقسيمات إلى ثنائيّة ، وثلاثيّة ، ورباعيّة ، ومتعددة (الفارسي ، 2004م ، 53). فالتقسيمات الثنائيّة يستعمل فيها ألفاظاً مختلفة يدلّ عليها بصيغة المثنّى ، وأحياناً لا يلتزم ذلك ، وإنمّا يأتي التقسيم مقارناً مع تقسيم مناظر له ، أو متقارب ومتضاد .

أمّا التقسيمات الثلاثية فهي قليلة إذا قيست بالثنائيّة إذ إنّه لم يستعن بها إلا مرات قليلة ، والرباعيّة أقل من الثلاثيّة والمتعددة أقلّ منها (الفارسي ، 2004م ، 56).

وإذا نظرنا إلى سائر كتبه الأخرى نرى أنّها كانت تفتقر في الأعم الأغلب إلى الترابط بين موضوعاتها ؛ لأنّها مكونة من مجموعة من المسائل التي يسأل عنها أبو علي كالمسائل المنثورة ، أو يسميها باسم البلد الذي تكتب فيه كالبغداديات والحلبيات والشّيرازيات والعسكريات . ولكن على الرغم من ذلك فإنّ هذه الكتب وإن افتقرت إلى التسلسل المنطقي لموضوعاتها إلاّ أنّها تشتمل على رابط ولو شكليّ يربط بين موضوعاتها(شلبي ، 1958م، 472) ، فمثلاً المسائل المشكلة لا تخضع في ترتيبها لنظام معين على النحو الذي قدّمتُ ، إلا أنّ هناك ملاكاً عاماً ينظمها ، ويجمع بينها وهو الإشكال في كل مسألة(شلبي ، 1958م، 472) . فالإشكال هو الجامع الذي يجمع هذه المسائل .

ويرى المتتبع لترتيب المسائل المنثورة أنّ الأجزاء الأولى منها تتصل بمسائل نحويّة ، وأنّها ختمت بمسائل الصرف . ولعل هذا التماسك الإجمالي جاء نتيجة لمراجعة أبي عليّ بعض هذه المسائل ، أو وضع من جمعها من تلاميذه في بعضها الآخر و ((إنّ ترتيب هذه المسائل على هذه الصورة يتنافى مع تسميتها بالمنثورة ، وليس هناك في حقيقة الرأي شيء من ذلك ، بل إنّ تسميتها بالمنثورة يؤكّد هذا الترابط ولا ينفيه ، ذلك أنّها لا تنتسب إلى بلد بعينه إذ يبدو من اسمها أنّها ألقيت هنا وهناك ثم جمعت وروعي عند جمعها هذا الترابط الملحوظ)) (شلبي ، 1958م، 570).

6. الحدود والتعريفات

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

حرص أبو عليّ في جلّ مؤلفاته على الجانب التطبيقي المتمثل بالتحليل والإعراب للتراكيب النحويّة أكثر من الجانب التنظيريّ . وهذا الأمر يفسر لنا سبب قلة الحدود والتعريفات في مؤلفاته مقارنة مع كتب النحو التعليميّة الأخرى ، ولكن على الرغم من قلة الحدود في مؤلفاته إلا أنّه كان يسبكها بأسلوبه المنطقي المتمثل بذكر العلامات المميزة للمعرّف من غيره ، وترتيب عناصر المعرّف على نحو ما هو مقرر في المنطق الشكلي إذ يبدأ بذكر الجنس ثم الفصل ثم الخاصية المميزة للمعرف ، ومن أمثلة ذلك قوله : ((الاسم : الدّالّ على معنًى غير عين كالعلم والجهل ...ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين به)) (الفارسي، 2008م، 71) .

وقد يجمع بين الدلالتين اللغويّة والاصطلاحيّة في التعريف ليجعل الدلالة الاصطلاحيّة مكملة للغويّة ، ومن أمثلة ذلك قوه ((الترخيم : حذف أواخر الأسماء المفردة المعرّفة في النداء . ولا يرخّم مستغاث به ولا نكرة ولا اسم مضاف . وإنّما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النّداء البناء ، فأمّا ما لم يبن للنداء فإنّه لا يرخم)) (الفارسي، 2008م، 191-192).

وقد يربط تعريفاته بنظرية العامل كما هو الحال في تعريفه للإعراب والبناء إذ قال : ((الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل)) (الفارسي، 2008م، 73) ، والبناء : ((خلاف الإعراب : وهو أن لا تختلف الآخر باختلاف العامل)) (الفارسي، 2008م، 76).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وكان يعتمد على الوصف في الكثير من تعريفاته ؛ ليجعلها واضحة كاملة ، ومن أمثلة ذلك تعريفه للإشمام بقوله : ((أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهيؤها للفظ بالرفع أو الضم وليس بصوت يسمع إنما يراه البصير دون الأعمى ، وعلامته في الخط نقطة)) (الفارسي، 2008م،2010م، 285).

7. التعليل

شغف أبو عليّ شأنه شأن غيره من النّحويين بالتّعليل شغفاً كبيراً ، ومكّنه من ذلك حدة ذكائه وتبحره في علوم العربيّة ، وقلّما نجد مسألة من المسائل القياسيّة التي يذكرها دون تعليل في أيّ باب من أبواب النحو ، ولا نكاد نجد كتاباً من كتبه يخلو من هذه التعليلات التي أبدع فيها ، ومن أمثلة ذلك تعليله اختيار النّحويين للألف دون الواو في المثنى في حالة الرفع ، في حين يرفع الواحد بالضم وهو الأصل فقال : ((إنّهم فعلوا ذلك ليفصلوا بين التّثنية والجمع الذي على حد التّثنية ، فلو قيل : (زيدون) في التثنية والجمع لالتبس التثنية بالجمع كما أنّه لو جعلت التّثنية والجمع بالواو في الرفع للزم أن يجعل النّصب في التّثنية والجمع بالألف ، وذلك غير جائز ؛ لأنّه لا ينفصل الاثنان من الجميع)) (الفارسي، 1991م، 30/2).

وقد يعلل العدول عن القياس بسبب إزالة اللبس في الكلام ، ومن ذلك قوله : ((وقالوا في عبد مناف : مَنَافيّ ، وكان القياس (عَبديّ) ، وكأنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس)) (الفارسي، 1991م، 268).

وأحياناً يتلطف في تعليلاته ، ويعزو المسألة إلى عدم استحسان أهل العربيّة ومن أمثلة ذلك ما ذكره في عدم استحسان أهل العربيّة عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل حتى يؤكّد ؛ إذ قال : ((وممّا يبيّن ذلك أنّهم لم يستحسنوا عطف الاسم الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع حتى يؤكّد ، فيقع اللفظ على المضمر المنفصل الذي يجري مجرى الأجنبي ، وذلك نحو : أذهبُ وزيدٌ ، وذهبتُ وزيدٌ ولا يستحسنون ذلك حتّى يؤكدوه فيقولوا : اذهب أنت وزيدٌ ، وذهبتُ أنا وزيدٌ)) الفارسي، 2007م، 3 / 125) .

وقد يعلل المسألة النحويّة بالرغبة في التخصيص والابتعاد عن التعميم نحو قوله : ((وقالوا في الأعراب : أعرابيّ ؛ لأنك لو رددته إلى عرب لزدت الاسم عموماً)) (الفارسي، 2010م،269).

وعلل بعض الصيغ السماعيّة بشكل استقصى فيه وجوهها المختلفة إذ قال : ((وقالوا ثلاث أعين ، وإن كانوا رجالاً على تأنيث العين يقوي ذلك قولهم في تحقير الناب من الإبل : نُبَيْبٌ ، فلم يلحقوا الهاء ؛ لأنّهم أرادوا الجارحة)) (الفارسي، 2010م،282).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وقد يورد العلة ثم يحتج لها نحو قوله : ((الألف لا تزداد أولاً لسكونها ، ألا ترى أنّ أوائل الكلم التي يبتدأ بها لا تكون إلا متحركة)) (الفارسي، 2010م،557).

وقد أفاد من معرفته باللغة الفارسيّة في تعليل ما ذهب إليه من خفة الاسم وثقل الفعل قياسًا على ثقل الفارسيّة على العربيّ لقلة اعتياده النطق بها ، كما أنّ العربيّة ثقيلة على الفارسي الذي لم تكثر في عادته ، ولم يرتض بها ، ووجّه ما ذهب إليه النحويون من اعتبار العجمة إحدى موانع الصرف لثقل اللفظ الأعجمي على المتكلم العربي . ويرى أنّ احتمال الأسماء للزيادة راجع لخفتها وأنّ الأفعال لثقلها لا تحتمل الزيادة ، ولكنها تحتمل الحذف والنقصان ، ولذا لحقها السكون والجزم (الفارسي ، 1991م ، 35/1).

8. الاحتجاج والاستدلال

احتج أبو عليّ للكثير من المسائل النحويّة بأدلّة لغويّة وعقليّة ومنطقيّة من أجل إيجاد السبل الموصلة إلى الحقيقة التي يقرر على ضوئها ما يستنبط من قواعد وأحكام . والاحتجاج مرتبط بالاستدلال ؛ لأنّه تقرير الدليل لإثبات المدلول(الجرجاني ، 2003م ،16).

ومن أمثلة احتجاجه للأحكام التي يصدرها ما ذكره في مسألة قلب التّاء الداخلة على الأسماء للتأنيث هاء في الوقف فقال : ((هذه العلامة التي تلحق للتأنيث تاء وإنما انقلبت في الوقف هاء

لتغيير الوقف ، يدلك على أنها تاء لحاقها في الفعل نحو (ضـــربت) وهي في الوصـــل والوقف على حال واحدة)) (الفارسي ، 2010م ،352).

وقد يســتند في أحكامه إلى أدلة لغويّة كاحتجاجه لحذف الواو في (أب) إذا أضـــيف إلى الياء بأنّها لو لم تحذف لكانت تقع على صـــورة مرفوضـــة ؛ وذلك أنّها واو قبلها ضـــمة ، وهذا ممّا لا يوجد في أواخر الأســماء المتمكنة ، والاســم مع حذفه منه يصــادف أشــباها ، ولم تكن الياء إذا أضـيف هذا الاسـم إليها بمنزلة الكاف التي للمخاطب ، والهاء التي للغائب ؛ لأنّ الياء قد تسـكن فتجري من أجل ذلك مجرى التنوين ، ومن ثم حذفوها في النداء ، كما حذفوا التنوين في نحو (غلامُ أقبل) هذا هو الأشيع (الفارسي ، 2004م ، 1/ 327 - 331).

وقد يحتج لرأي غيره ويقويه بالأدلة والشـــواهد ، ومن أمثلة ذلك احتجاجه لرأي ســـيبويه في حمل الضـمير في قوله : (نُسْـقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) (النخل ،66)على الأنعام بتذكيره واسـتدل على صـحة كلام سيبويه بإجراء العرب للضمير مجرى الواحد في قول أوس(زهير، 1997م،184) :

كبنيانةِ القَرّيّ موضِـعُ رَحْلِهَـا وآثارُ نِسْعَيهـا مِنَ الدَّفّ أبْلَـقُ

فجعل الآثار كالمفرد إذ اخبر عنها بقوله : (أبلقُ) على النّحو من ردّ سيبويه الضمير إلى الأنعام (الفارسي ، 2004م ، 1/ 307 - 309) .

وقد يسلك في الاحتجـاج طريقـاً منطقياً نحو قولـه : ((فأما (فَعَلَ) فنحو (خاف) ، فهذا (فَعِل) بدلالة أنه لا يخلو من أن يكون فَعَلَ أو فَعُلَ لتعدّيه ، ولا يكون (فَعَلَ) ؛ لأنّ مضـــارعه (يَفْعَلُ) و (فَعَلَ يفعَلُ) لا يكون في كلامهم حتى تكون اللام أو العين حرف حلق)) (الفارسي ،2010، 584) .

وقد يســتدل بالعروض على ما يطلقه من أحكام ، ومن ذلك ما ذكره في اختلافهم في الســين والصـاد في (بَسْـطَة) (البقرة، 247) ، إذ قال : ((فأما من لم يبدل السـين في (بَسْـطَة) ؛ فلأنّه أصل الكلمتين ؛ ولأنّ ما بين الحرفين من الخلاف يسير ، فاحتمل الخلاف لقلته ؛ لأنّ هذا الخلاف لقلّته غير معتد به ؛ ألا ترى أن الحرفين المتقاربين قد يقعـــان في رويٍّ ، فستجيـــزون ذلك كما يستجيزونه في المثلين كقوله (البغدادي ،11 / 323) :

إذا رَكِبْتُ فاجعَلُونِي وَسَطا
إنّي كبيرٌ لا أُطِيقُ العُنَّدَا

فكم جعل الدال مثل الطاء في جمعهما في حرف الرّويّ ، ولم يحفل بما بينهما من الخلاف في الإطباق ، كذلك لم يحفل بما بين السين والطاء)) (الفارسي ،2007م، 1 / 453 – 454).

9. الاستقصاء

أهتم أبو علي بالاستقصاء كثيراً بحكم عقليّته المنطقيّة ، وتأثره بعلوم عصره التي كان يسودها المنطق والفلسفة كل ذلك ترك أثره في تحليل أبي علي للتراكيب النحويّة فلم يترك باباً من أبواب النحو إلا واستقصى جميع أقسامه وفروعه ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في باب الإعراب(الفارسي،2008م ، 73) إذ قال : ((الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل ... وهذا الاختلاف في الأواخر على ضربين : أحدهما : اختلاف في اللفظ ، والآخر : اختلاف في الموضع . فالاختلاف في اللفظ على ضربين : أحدهما : بتعاقب الحركات ، والآخر : بالحروف . وحركات الإعراب ثلاث : رفع ونصب وجر ... والاختلاف الكائن في الموضع دون اللفظ مثاله في الأسماء نحو عصا ... وفي الأفعال نحو يخشى)) (الفارسي،2008م ، 73-74) ، وقد يقوده الاستقصاء إلى تتبع التقسيمات المحتملة لكثير من الألفاظ ويمكن تصنيف تقسيماته على النحو الآتي :

أ ـ التقسيمات الثنائيّة

ومن أمثلة ذلك ذكره لغتين في (أمسِ) : إحداهما أن تبنى في جميع أحوالها على الكسرة فيقال : أمسِ بما فيه فموضعه رفع بأنّه فاعل ، وكذلك فعلت أمسِ وموضعه نصب بأنه ظرف ، والأخرى : أن تجري مجرى اسم لا ينصرف ، فيقال : (مضى أمسُ) فلا يصرف ، ولقيتُهُ أمسُ فلا يصرف أيضاً (الفارسي ،1986م ، 198).

وذكره لغتين في (هيهات) : فمن جعلها بالهاء صارت بمنزلة (سَعْلاة) وإذا سميت بها لم تصرف ، ومن جعلها تاء أدخلها جميع الإعراب ولم ينّون ؛ لأنّ هذه التاء لا يدخلها الفتح في حال ، وهي لا تنصرف فلمّا كانت بهذه المنزلة حذف عنها التنوين (الفارسي ،2000م ، 263).

وقد يجعل تقسيماته الثنائيّة بعد كلمة لا يخلو كما في قوله : ((لا يخلو الاستثناء من أن يكون في كلام موجباً وغير موجب. فالاستثناء من الكلام الموجب نصب مثال ذلك : جاء القوم إلا زيداً ... فإن كان الكلام المذكور فيه (إلاّ) غير موجب فإنّه لا يخلو من أن يكون تاماً أو غير تام)) (الفارسي ،2008م ، 175).

ب ـ التقسيمات الثلاثيّة

وهذا النوع من التقسيمات ورد بصورة أقلّ من النوع الأول في مصنفاته فمثلاً ذكر أنّ وزن (تفاعل) يجيء على ثلاثة أضرب (الفارسي ،2004م ، 510):

أحدهما : أن يراد به فعل اثنين فصاعداً كما في قول سيبويه : ((ولا يتعدى إلى مفعول به ، وذلك نحو تضاربنا وتقاتلنا وترامينا)) (قنبر،1988م، 69/4)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

والضرب الثاني : أن لا يُراد به فعل اثنين وذلك نحو قولنا : في صفة القديم (سبحانه وتعالى) فمعنى (تعالى) : (علا) .

والثالث : أن يرى أنه في حال ليس فيها ، وذلك نحو : تغافلت ، وتعايشت فمعنى (تغافل) أن يوهمه أنّه غافل .

وقسّم الشاذ في العربيّة على ثلاثة أضرب : شاذ عن الاستعمال مطردٌ في القياس ، ومطردٌ في الاستعمال شاذ عن القياس ، وشاذ عنهما (الفارسي ،1982م ، 101) .

ج ـ التقسيمات الرباعيّة

ومن أمثلة هذا النوع من التقسيمات ما ذكره في أقسام (ما) الحرفية إذ أشار إلى أنّها تكون على أربعة أضرب إذا كانت حرفاً : أحدهما : أن تكون كافة ، والآخر : أن تكون مع الفعل الذي بمنزلة المصدر . والثالث : أن تكون نافية . والرابع : أن تكون زائدة (الفارسي ،2004م ، 2/ 495).

10. التأويل

كثيراً ما كان أبو عليّ يلجأ إلى تأويل النصوص اللغويّة والآيات القرآنيّة ؛ لأسباب متعددة : منها ما هو ديني ، ومنها ما هو لغويّ ، وتمثلت الأسباب الدينية في تأويله للآيات القرآنيّة التي لا تتفق مع مذهبه الديني (الفارسي ،1988م ، 211/1). أمّا الأسباب اللغويّة فكانت هي الأكثر والأشهر في تأويلاته ؛ لأنها ترجع إلى مجموعة روافد(الحموز ، 1984م، 21) : منها نظرية العامل والافتنان في الأوجه الإعرابيّة والأصل النحوي ، والمعنى اللغوي .

وأحياناً كثيرة يؤول بحسب اجتهاده النحوي (الفارسي ،1983م ، 577)، ومن ذا توجيهه (اللائي) في قول الشاعر (البغدادي، 78/6) :

مِنَ النفَرِ اللائِي الذينَ إذا هُمُ يهابُ اللِّئامُ حَلقةَ البابِ قَعقَعُوا

بثلاثة أضرب من التأويل (الفارسي ،2004م ، 352/1-358):

أحدهما : أن يكون الراجع من الصلة محذوفا كأنّه قال : (من اللائي هُمُ إذا) فحذف الراجع إلى الموصوف كقراءة من قرأ (تماماً على الذين أحسن) (الطبري ، 2 /236).

والوجه الآخر : أن يكون حذف الصلة لدلالة صلة ما بعدها عليها .

والوجه الثالث : أنّ البغداديّين قد أجازوا في هذه الموصولة أن توصف ، ولا توصل ، كما أجازوا جميعا ذلك في (مَن) و (ما) ، فعلى هذا يجوز أن يكون (الذين) وصفا لـ (اللائي) .

ونجده يرفض التأويل الذي يتعارض مع أصوله وقواعده النحويّة ، ومن ذلك رفضه جواز تعلق الجار والمجرور (بآياتنا) بـ (اتَّبَعَكُمَا) أو بـ (الْغَالِبُونَ) في قوله تعالى (وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ) (القصص،35) ، فقال : ((إنّ هذا

التّـــأويل على ما نراه لا يستقيم من قبل أنّه لا يخلو إذا حُمِل على هذا من أن يكون متعلقا بقوله (اتبعكما) أو (الغالبين) ولا يجوز تعلقُهُ بواحد منهما ، لامتناع تقديم ما في الصـــلة على الموصولين)) (الفارسي ،1983م ، 558-559) .

11.الإغماض والتعقيد

كان أبو عليّ على غزارة علمه وتبصّـــره بعلوم اللغة يبث في كتبه كثيرًا من العبارات الغامضة ، أو يشرح بعض المسائل النحويّة بشروح يصعب فهمها على عامة الناس ، وعلى الرغم من أنّ هذا المسألة تتعلق بأسلوب أبي علي أكثر من تعلقها بمنهجه إلا أنّي آثرت أن أدرجها ضـــمن منهجه ؛ لأنّها من المســـائل التي كثر الأخذ والرّد فيها من لدن العلماء والمتعلمين في حديثهم عن مؤلفات أبي علي وشروحه ، فهذا ابن الشّـجري يقول في توجيه بيت يزيد بن الحكم الثقفي (البغدادي ، 1 / 496) :

فليت كفافاً كان خيرُك كُلّـه وشرّك عني ما ارتوى الماء مرتوي

((قـال بعض أهـل الأدب : هـذا البيـت مشكـل ، وقـد زاد تفسيـر أبـي علي له إشكالاً)) (العلويّ،280/1) . وعلّق أيضاً على كلام أبي عليّ : ((ولا تخفّف الهمزة إلا في موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غير مدغم إلا أن يكون الساكن الذي بعده الهمزة المخفّفة الألف نحو (هباءة) فإنّها احتملت ذلك لزيادة المدّ فيها واختصـاصـها بما لا يكون في الياء والواو كاختصـاصـها بالتأسيس وانفرادها بالردف)) (الفارسي ،2010م ، 233) بقولـــه : ((وقد ألغز في كلامه هذا ، وما وجدت لأحد من مفسري كتابه الذي وسمه بالإيضاح تفسير هذا الكلام)) (العلويّ،57/2).

ولئن أعاب النّحويون القدامى الغموض في أســلوب أبي عليّ إلا أنّ كثيراً من الدارســين المحدثين (الفارسـي ،2010م ، 1 / 60) ، أعذروا أبا عليّ في ذلك وأرجعوه إلى نباهة شـأنه وعلوّ مقامـه ، واشتغالـه بالمنطق ومسائـل الخلاف ، قـال الدكتـور محمود الطّناحي : ((ومهما يكن من أمر فالظاهر أنّ أبا علي ـــ رحمه الله ـــ كان راضياً كل الرضا عن هذا الأسلوب الذي سلكه في تقرير القواعد ، وما شاب ذلك من إغماض وعسر ؛ لأنّه نازع به إلى نباهة شأن وعلوّ مقام)) (الفارسي ،1988م ، 1 / 60) ، وقال الدكتور عبد الفتاح شلبي : ((ولئن كان أسلوب أبي علي في كتبه يبدو فيه الغموض إنّه في العسكريات أغمض ؛ وذلك لأنّه حشاه بمسائل المنطق ، ومسائل الخلاف ، وأبهمه كذلك خروجه من تدليل إلى تدليل ، ومن اعتراض إلى آخر)) (شلبي ، 1958م، 492) .

ويبدو للمتأمل في مؤلفات أبي عليّ أنّه كان يتعمّد الأساليب الغامضة لكي يثبت رسوخ قدمه في علوم اللغة وتفوقه على أبناء عصـره ، والذي يؤيد ذلك جوابه على الرقعة التي أرسـلها إليه سـيف الدولة الحمداني والتي اشـتملت على اعتراضـات ابن خالويه على أبي علي في بعض

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المسائل النحويّة فبعد أن أجاب أبو علي على جميع الاعتراضات واشفع أجوبته بالأدلة والشواهد القرآنيّة ختم جوابه بالقول الآتي : ((وهذا ـ أطال الله بقاء سيّدنا ـ من العويص الذي لا يفهمه أحد ، ولا يعرفه ، ولا ينقصه ، ولا يبرمه . وقد نفد جواب عبد سيّدنا في ذلك على الوجه الذي يعرف)) (الفارسي ،1987م ، 176) . وهذا القول خير دليل أنّ أبا علي كان يتعمد بعض الأساليب الغامضة كي يفحم بها خصومه ويثبت تفوقه على أقرانه .

12. التساؤل

من السمات البارزة التي يمتاز بها أسلوب أبي عليّ في عرض المادة النحويّة صياغة الأحكام بطريقة السائل والمجيب ، وخاصة في مجال التعليل والتوجيه النحوي ، وقد يعتمد على هذا الأسلوب في دعم أحكامه النحويّة عن طريق طرحه لفرضيات مردودة بطريقة (فإن قال قائل) ، (فإن قيل) ... الخ ، ومن أمثلة ذلك قوله : ((حكى سيبويه : أطيار ، وحمله على أنّه جمع (طائر) مثل صاحب وأصحاب ... فإن قال قائل . هلاّ حمله على أنّه جمع (طير) دون أن يكون جمع (طائر) ؟ قيل له : لا يكون عنده إلا جمع (طائر) ؛ لأنّ (طائراً) زُعِمَ أنّه جمع على : طير مثل تاجر تجر... فإن قال قائل : هلاّ جاز جمعه على (أفعال) ... قيل له : هذا قليل ، وقد قال سيبويه : إنه قليل لا يقاس عليه)) (الفارسي ،1983م ، 1 / 471-475) . وقد سار أبو علي على هذا الأسلوب في طائفة كبيرة جداً من مسائله (الفارسي ،2004م ، 553-595) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وقد يعدد الافتراضات المحتملة للمسألة النّحويّة ثمّ يسقط هذه الافتراضات أو يبقي وجهاً واحداً أو أكثر منها ، وهذه الأوجه المتبقيّة هي الأوجه المدعمة بالأدلة العلميّة أو الشّواهد النّحويّة ، ومن أمثلة ذلك ما وجّه به تعلق الجار والمجرور (في سرٍّ) في قول الشّاعر (البغدادي،410/9):

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرَاً أَو أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بنِ مَرْوَانِ

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلَانِ

إذ افترض في تعلقه أمرين : الأوّل : أن يكون خبر (هو) في الصّلة ، والآخر : أن يكون متعلقاً بـ (نعم) . ثم أسقط الافتراض الأول ؛ لأنّ تقدير الكلام فيه قبل أن يكون صلة (هو في سرٍّ وإعلان) وهذا لا معنى له ؛ لأنّ المعنى في هذا المقام أن يقال : (كَرُمَ هذا الإنسانُ في سرّهِ وعلانيته) أي ليس ما يفعله من الخير لتصنع فيفعل الخير في السّر كما يفعله في العلانية، وإذا كان كذلك احتاج (هو) إلى جزء آخر حتى تستقل الصّلة ، وذلك الجزء ينبغي أن يكون : الذي هو مثله (الفارسي ،1988م ، 2 / 380) ، ولمّا سقط احتمال كون الجار والمجرور خبر الصّلة ثبت تعلقه بـ (نعم) (الفارسي ،1988م ، 2 / 381-382) .

ورفض تعلق الجار والمجرور (بآياتنا) بما بعده في قوله تعالى (وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ) (القصص،35)، إذ قال : ((فإن قلت : فهل

يجوز أن يكون متعلقاً بقوله : (أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ) ...: فالجواب : إنّ هذا التّـــأويل على ما نراه لا يستقيم من قبل أنّه لا يخلو إذا حُمِل على هذا من أن يكون متعلقـاً بقولــه (اتبعكمـا) أو (الغالبين) ولا يجوز تعلقُهُ بواحد منهما ، لامتناع تقديم ما في الصلة على الموصولين)) (الفارسي ،1983م ، 558-559) .

ويبدو لي أنّ سبب استعماله لهذا الأسلوب في أغلب مؤلفاته هو بحكم تطبعه بالمسائل المنطقية وميله إلى الاستدلال في جلّ محاججاته ، وقد استطاع بوساطة هذا الأسلوب عرض جميع الآراء المخالفة لأحكامه ثم ردّها بأسلوب علمي منطقي يثبت أهليته وعلميته وتفوقه على علماء عصره

13. الاستهانة

اســـتهـان أبو عليّ في كثير من الأقوال التي لا تتفق مع مذهب كبـار العلمـاء أمثـال الخليـل وســيبويه ، ووصــفها بأوصــاف عديدة منها : المغالطة (الفارســي ،1983م ، 278) ، والبعد (الفارسي ،1983م ، 286) ، والفاسد (الفارسي ،2003م ، 1 / 307، 149 ،138،) ، والفاسد جداً (الفارســي ،2003م ، 1 / 220، 411/1)، والإغفال (الفارســي ،2003م ، 1 / 220 ، 11 411)، والســهو (الفارســي ،2003م ، 1 / 150، 420/2)، والخطأ (الفارســي ،2003م ، 1 / 372). ومن أمثلة ذلك ردّه على المبرّد الذي غلّط ســيبويه في مســألة أن الاســتفهام لا يكون بـ (كلّما) (التميميّ، 1996م، 184)، إذ يرى المبرّد أن الاستفهام بــ (كلّما) جيّد كما أنه بــ (بعض ما) جيّد (التميميّ، 1996م، 184)، وقد ردّ أبو علي عليه بقولــه : ((فأما قول أبي العباس في كتابه (الغلط) من أنّ سيبويه ذكر أنّ الاستفهام لا يكون بـ (كلما) ، وقولـه أن الاستفهام بـ (كلّما) جيد ... كما أنه بـــ (بعض ما) جيد ... فمغالطة فيه وذلك واضـح لك غير مشـكل عليك إذا تأملت الفصـل الذي أثبتناه لسـيبويه قبل ، وإنّما أراد أن (كلمّا) لا يسـتفهم بها إذا كان (كُلٌّ) مضـافاً إلى (ما) التي تقع مع الفعل بمعنى المصدر)) (الفارسي ،1983م ، 184)

وردّ على الزجـاج الذي يـرى أنّ العامـل في (إذا) فـي قولـه تعـالى : (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ) (المؤمنون،35)، هو (متُّمْ) فقال : ((وأمّــا قول أبي إسحاق أن تكون (إذا) العامل فيها (مُتُّمْ) فيكون المعنى : أنّكم متى مُتُّمْ يقع إخراجُكُم فقول فاســد جداً ، وذلك أنّ (إذا) لا يجوز أن يعمل فيها (مُتُّم) ؛ لأنها مضـافة إليه ، والمضـاف لا يعمل في المضـاف إليه إنّما يكون العامل في (إذا) الفعل الواقع بعدها في الجزاء)) (الفارسي ،2003م ، 2 / 467).

14 . استعمال التّحليل النّحوي في التّوجيه العقدي للتراكيب القرآنيّة

اسـتعمل أبو عليّ التّحليل النّحوي في إثبات عقيدته الدينيّة ؛ لأنّ النحوي شـأنه شـأن أي كاتب آخر لا ينسلخ من آثار مرجعيته الثقافيّة ، ومعتقداته الدينيّة واتجاهاته الفكريّة ، ومن ذلك ردّه على الزجـاج الـذي خطـأ من يرى أنّ قولـه تعـالى : (فَلَمَّـا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً) (الأعراف 143)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

محمول على حذف المضـــاف ، واحتج الزجاج لرأيه بأنّ هذا التأويل لا يعرفه أهل اللغة ، وليس في الكلام دليــل يدلّ علـــى أنّ نبـــي الله موسى (عليه السلام) أراد أن يرى أمراً من أمر الله ، وقد أراه الله من الآيات في نفسه ما لا غاية بعده (الفارسي ،2003م ، 2 / 276) .

وقد ردّ أبـو عليّ قول الزجاج ردّاً عنيفـاً فقـال : ((إنّ ما ذهب إليه مـن تخطئة مـن قـال : إنّ معنى(فَلَمَّـــا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً) : (تجلى أمر ربه للجبل) وأنّ ذلك لا يعرفه أهل اللغة فاسد ، وفشو هذا في اللغة ، وكثرته واشتهاره فيها أظهر وأوضح من أن يخفى على المبتدئين ... فضـلاً عن المتوسطين ومن جاوزهم ، وفي التنزيل من هذا ما لا يكاد يضـبط كثرة)) (الفارسـي ،2003م ، 2 / 276-277).

وبهذا نرى أنّ رفض الزجـاج تـأويل الإمـاميّة ومن تـابعهم في اســتحـالة الرؤية البصـــريّة للباري Y (العاملي ، 120 -121) قد أغضب أبا علي فوصف قول الزجاج بالتحامل وعرّض به ، وبيّن أنّ تأويل حذف المضاف واضح وبيّن ومشهور في اللغة ، وقد حكى النحويون وأهل اللغة من هذا ما أغنوا به الإكثار والإثبات (الفارســي ،2003م ، 2 / 277)، وبعد أن أغنى المســالة بالشواهد القرآنيّة لخّص ردّه على الزجاج في الآتي : ((وما أرى هذا الذي قاله في هذا إلا تحاملاً ، ودافع هذا في اللغة كدافع الضــرورات ، وجاحد المحســوســات في غير اللغة)) (الفارســي ،2003م ، 2 / 276). وهذا الرد والاستدلال لا يدع مجالاً للشك في أنّ أبا عليّ يتبنى هذه العقيدة .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ومن أمثلة هذا النّوع من التّحليل أيضاً : ما احتج به لقراءة حمزة (وَعَبُدَ) من قوله تعالى : (مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِـــبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) (المائدة ، 60) ، إذ احتج لتلك القراءة بأنّ حمزة كان يحمل (عَبُدَ) على ما عمل فيه (جعل) فكأنّه قال : وجعل منهم عَبُدَ الطـاغوت . ومعنى (جعل) : خلق كمـا قـال : (وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) (الأعراف ، 189) وكمـا قـال : (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) (الأنعـام ، 1) ، وليس (عَبُدَ) لفظ جمع ؛ لأنّه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء ، ولكنّه واحد يراد به الكثرة (الفارسي ،2007م ، 1 / 124).

وعلّق ابن عطية على هذا التوجيه بقوله : ((وهذا منه ـــ رحمه الله ـــ نزعة اعتزاليّة ؛ لأنّ قولـه : (وعَبُدَ الطاغوت) تقديره : ومن عبد الطاغوت ، والمعتزلة لا ترى أنّ الله يصـــيّر أحداً عابد الطاغوت)) (الأندلسي 2001م ، 2 /211) .

وبهذا يتضـح لنا أنّ أبا عليّ لم يحمل (جعل) على المعنى الظاهر لئلا يكون معناها : صـيّر القردة والخنازير وعَبُدَ الطاغوت كائنين منهم ؛ لأنّ هذا التأويل يتعارض مع ما يعتقده الشيخ .

وحمل قراءة النصب في (غشاوة) من قوله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) (البقرة ، 7) على (ختم) الظاهر ، أو على فعل آخر غيره كـ(جعل) (الفارسي 2007م ، 1 /200), وقد علّق أبو حيّان على هذا التوجيه بقوله : ((ولا أدري ما معنى قوله : لأنّ النصب إنّما تحمله على (خَتَمَ) ، وكيف يحمل (غشاوة) المنصوب على (خَتَمَ) الذي هو (فعل) ؟ هذا ما لا حمل فيه اللهمّ إلا إن أراد أن يكون قوله : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) دعاء عليهم لا خبراً ؛ فإنّ ذلك يناسب مذهبه لاعتزاله (شلبي ، 1958م، 82-87)، ويكون (غشاوة) في معنى المصدر المدعو به عليهم القائم مقام الفعل ، فكأنّه قيل : وغشّى على أبصارهم ، فيكون إذ ذاك معطوفاً على (خَتَمَ) عطف المصدر النائب مناب فعله في الدعاء نحو : رحم الله زيداً وسقياً له)) (الأندلسي ، 49/1) .

يتضح ممّا تقدم أنّ أبا عليّ جعل النحو ونظامه خادم لإثبات ما يعتقده فضلاً عن تعزيزه للأدلة العقائديّة بالأدلة النحويّة .

15 . الفصل بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

أدرك أبو عليّ أنّ خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر في ضوئه يتحدد المعنى الوظيفيّ لعناصر الجملة ، وثمة صلة بين التركيبين ، وقد عقد تلميذه ابن جنّي باباً في خصائصه لبيان الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فقال : ((هذا الموضع كثيراً ما يستهوي فيه من يضعف نظره الذي يقوده إلى فساد الصنعة ... فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمة تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت تقدير الإعراب ، حتّى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه)) (جنّي، 279/1-284).

وقد فصل أبو عليّ في جلّ تحليلاته النّحويّة بين التّركيب النّحوي الظاهري والمعنى الدقيق له (البنية العميقة) ومن أمثلة ذلك : توجيهه لقولهم : (كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ) إذ أشار إلى أنّ لهذا التركيب بنيتين عميقتين محتملتين (الفارسي ، 1987م، 149) :

الأولى : كلّ رجل مع صنعته وحلّت (الواو) محلّ (مع) ، ورفض ابن جنّي هذا الوجه؛ لأنّه يرى أنّ (صنعته) ستكون خبراً في الإعراب ، وليس الأمر كذلك . في حين قبل ابن عصفور هذا الوجه (عصفور، 176) .

والآخر : كل رجل وصنعته مقترنان وصنعته معطوف على المبتدأ ، والخبر محذوف . وقد وافق ابن جنّي على هذا التوجيه (جنّي، 282/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ويرى أنّ (حقاً) نُصِـبَتْ في قولنا : (هذا زيدٌ حقاً) بالمعنى ؛ لأنّ المتكلم عندما يقول : (هذا زيد) فكأنّه يقول : (أحق ذلك) ، ولهذا المعنى نصب (الفارسي،2000م، 19) .

واحتمل ثلاث بنى عميقة في قولنا : (إنّ الليلةَ الهلالُ) (الفارسي،2000م، 29-30) :

الأولى : أن يُجعل الهلال حدثاً ؛ لأنّــه قـد نُطق منه بفعل ، فكأن المتكلم قــال : (أهلّ الهلالُ) ، وإذا نطق منه بفعل صـــار حدثاً فجاز ذلك ؛ لأنّه قد صـــار مصـــدراً فجاز أن يخبر عنه بظرف الزمان .

الثانية : أنّه يريد به أن يجعله شـبيهاً بالحدث ؛ لأنّه وإن كان جرماً وشـخصـاً فإنّه لا يثبت في كلّ موضـع ، ويغيب ولا يـرى فلمّـا كـان كذلك أشبـه الأحـداث وأجري مجراها .

الثالثة : أنّه أراد : الليلةُ ليلةُ الهلالِ فحذف (ليلة) وجعل (الهلال) دالاً على المحذوف .

يتضـح ممّا تقدم أنّ أبا علي اعتمد على تفسير المعنى في تحليله للتراكيب النحويّة(ظاهر ، 2018، 87) ممّا اضـطره إلى تأويل التّراكيب بأكثر من تأويل والاحتمال لأكثر من بنية عميقة لها وفقاً لما يقتضيه المعنى المحتمل لتلك التّراكيب .

مصادر البحث

- القرآن الكريم

- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة العربيّة وآثاره في القراءات والنّحو : تأليف الدكتور عبد الفتّاح شلبي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة (1377هـ - 1958م) .

-أصول التّفكير النّحويّ : تأليف الدّكتور عليّ أبو المكارم ، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى ، القاهرة ، 2006م .

-الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب " معاني القرآن وإعرابه) : تأليف أبي إسحـاق الزّجاج (311هـ) : تصنيف العلامة أبي عليّ الحسن بن أحمد الفـــارسيّ (377هـــ) ، تحقيق وتعليق الدّكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثّقافيّ ، أبو ظبي ، الإمارات العربيّة المتحدة (1424هـ - 2003م) .

-أمـــالي ابن الشّجري : تأليف هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (542هـــ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمّد الطّناحيّ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (د. ت) .

-الانتصار لسيبويـه على المبرّد : تأليف أبي العبّـاس أحمد بن محمّد بن ولاد التّميميّ (322هـ) ، دراسة وتحقيق الدّكتور زهير عبد المحسن سلطان ، الطّبعة الأولى ، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع ، بيروت - لبنان (1416هـ - 1996م) .

-الإيضـاح : تأليف الحسن بـن أحمد بـن عبـد الغفّـار الفـارسيّ المكنّى بـأبي عليّ (377 هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى (1429 هـ - 2008 م) .

ـ التّـأويل النّحويّ في القـرآن الكريـم : تأليف الدّكتور عبد الفتّـاح أحمد الحمّوز ، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع ، المملكة العربيّة السّعوديّة - الرّياض ، الطّبعة الأولى (1404هـ - 1984م) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ـ بداية المعرفة (منهجيّة حديثة في علم الكلام) : تأليف الأستاذ العلامة الشّيخ حسن مكي العامليّ ، دار المغرب للطّباعة والنّشر ، العراق ـ بغداد .

-البعد التداولي عند أبي علي الفارسيّ ، مجلة لارك العدد(15)، 2014، https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss15.779 .

-تفسير الطّبريّ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : تأليف أبي جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ (310هـــ) ، حقّقه وخرّج أحاديثه محمود محمّد شاكر ، راجع أحاديثه أحمد محمّد شاكر ، نشر مكتبة ابن تيميّة (د. ت) .

-التّعريفات : تأليف السّيد الشّريف علي بن محمّد الجرجاني ، دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (1424هـ - 2003م) .

-التّعليقة على كتاب سيبويه : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ) تحقيق وتعليق الدّكتور عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ـ القاهرة ، الطبعة الأولى (1412هـ - 991 م) .

-التّكملة : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـــ) ، تحقيق ودراسة الدّكتور كاظم بحر مرجان ، عالم الكتب للطباعة والنّشر ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثّانية(1431هـ -2010 م).

-الجملة العربيّة عند أبي عليّ الفارسيّ دراسة في ضوء الدّرس اللغويّ الحديث العدد(32)،2018 https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss32.53

-الحجة في القراءات السّبع : تأليف أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (370هـ) ، تحقيق أحمد فريد المزيديّ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الثّانية (1428هـ - 2007م) .

- الخصائص : تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق محمّد عليّ النّجّار ، المكتبة العلميّة (د . ت) .

-ديوان ذي الرّمة قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـــ لبنان ، الطّبعة الأولى (1415هـ - 1995م) .

-ديوان الفرزدق شرحه وظبطه وقدّم له الأستاذ عليّ فاعور ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (1407هـ - 1987م) .

-ـــ ديوان كعب بن زهير حقّقه وشرحه وقدّم له الأستاذ عليّ فاعور ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـــ لبنان (1417هـ 1997م) .

-ـ شرح ملحة الإعراب : تأليف الإمام أبي محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ البصريّ (516هـ) ، حقّقه الدّكتور فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (1412هـ - 1991م) .

- الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس (395هـ) ، حققه وقدّم له مصطفى الشّويميّ ، مؤسسة أ . بدران للطّباعة والنّشر ، بيروت ـ لبنان (1963م) .

- الضرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر : تأليف الإمام المصلح الكبير محمود شكري الآلوسيّ ، شرحه محمّد بهجت البغداديّ ، المطبعة السّلفيّة بمصر (1341هـ) .

- الكتاب : تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـــ) ، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبعة الثّالثة (1408هـ - 1988م) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

-كتـاب الشّعر : تـأليف أبي عليّ الحسن بـن أحمد بن عبد الغفّـار الفـارسيّ (377 هـ) ، تحقيق وشرح الدّكتور محمود محمّد الطّناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبة الأولى (140هـ - 1988م) .

ـــ لغة الشّعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة : تأليف الدّكتور محمّد حماسة عبد اللطيف ، دار الشّروق ، الطّبعة الأولى (1416هـ - 1996م) .

-مجالات التحليل النّحويّ عند أبي علي الفارسيّ ، مجلة لارك العدد(11)، 2013، https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss11.846

-المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : تأليف القاضـي أبي محمّد عبد الحق بن غالب بن عطيّة الأندلسـيّ (546هـ) ، تحقيق عبد السّلام عبد الشّافي محمّد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (1422هـ 2001م) .

-المسائـل البصريـات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفـارسيّ (377 هـ) ، تحقيق ودراسـة الدّكتور محمّد الشّـــاطر أحمد ، مطبعة المدني (المؤسسة السّعودية بمصر) ، الطّبعـــة الأولى (1405هـــ - 1985م) .

-المسائـل الحلبيـات : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفـارسيّ (377 هـ) ، تقديم وتحقيق الدّكتور حسن هنداوي ، دار القـلم للطّباعـة والنّشر والتّوزيع ودار المنـارة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (1407هـ - 1987م) .

- المسائـل الشّيرازيـات : تـأليف أبي عليّ الفـارسيّ (377هـ) ، تحقيق حسن بـن محمود هنداوي ، مكتبة كنـوز اشبيليا للنّشر والتّوزيـع ، الطّبعة الأولى (1424هـ - 2004م) .

- المسائـل العسكريـات : تـأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفارسي (377 هـ) ، دراسة وتحقيق الدّكتور علي جابر المنصـوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد شـارع المتنبي ، الطّبعة الأولى ، 1982م .المسـائـــل العضديـات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفارسيّ (377 هـ) ، تحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري ، مكتبة النّهضة العربيّة ، بيروت ـ لبنـان ، الطّبعة الأولى (1406هـ - 1986م) .

- المسائل المشكلة المعروفـة بالبغداديّات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بـن عبـد الغفّار الفـارسي (377 هـ) ، تحقيق ودراسة صلاح الدّين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م.

- المسائـل المنثورة : تـأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفـارسيّ (377 هـ) ، تحقيق وتعليق الدّكتور شريف عبـد الكريـم النّجـار ، دار عمّـار للنشر والتّوزيـع ، الطّبعـة الاولى (1424هـ - 2000م) .

-معجم القراءات القرآنيّة مع مقدّمة في القراءات وأشـهر القرّاء : إعداد الدّكتور أحمد مختار عمر ، والدّكتور عبد العال سالم مكرّم ، اتشارات أسوة التّابعة لمنظمة الحج والأوقاف والشؤون الخيريّة (1412هـ - 1991م) .

-المنحى الوظيفي للفكر النّحويّ عند أبي علي الفارسيّ ، مجلة لاك العدد(16) (2024م) https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss16.3620

-النّشر فـي القـراءات العشر : تأليف الإمـام الحـافظ أبـي الخير محمّد بن محمّد الدّمشقيّ الشهير بابن الجزريّ (833هـ) ، قدّم له صاحب الفضيلـة الأستـاذ عليّ محمّد الضبّـاع ، شيخ عموم المقـارئ بالدّيـار المصريّـة ، خرّج آيـاته الشّيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلميّـة بيروت ـ لبنـان ، الطّبعة الثّالثـة (1427هـ - 2006م) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Source

-The Holy Qur'an

-Abu Ali al-Farsi: His Life and Position Among the Masters of Arabic Language and His Influence on Recitations and Grammar: by Dr. Abdel Fattah Shalabi, Nahdet Misr Library, Cairo (1377 AH - 1958 AD.(

-The Principles of Grammatical Thinking: by Dr. Ali Abu al-Makarem, Dar Gharib for Printing, Publishing, and Distribution, First Edition, Cairo, 2006 AD.

-Al-Ighfal (which is the relevant issues from the book "The Meanings and Syntax of the Qur'an"): authored by Abu Ishaq Al-Zajjaj (311 AH), classified by the scholar Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed Al-Farisi (377 AH), investigated and commented on by Dr. Abdullah bin Omar Al-Hajj Ibrahim, Cultural Complex, Abu Dhabi, United Arab Emirates (1424 AH - 2003 AD.(

- -Al-Idah: Written by Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farisi, nicknamed Abu Ali (377 AH), edited by Dr. Kazim Bahr Marjan, Alam Al-Kutub, Beirut, Lebanon, first edition (1429 AH - 2008 AD.(

- -Grammatical Interpretation of the Holy Qur'an: by Dr. Abdul Fattah Ahmad Al-Hamouz, Al-Rashd Library for Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia - Riyadh, First Edition (1404 AH - 1984 AD). - Definitions: by Sayyid Al-Sharif Ali bin Muhammad Al-Jurjani, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, Lebanon, First Edition (1424 AH - 2003 AD.(

- -Commentary on the Book of Sibawayh: Authored by Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar al-Farsi (377 AH), edited and annotated by Dr. Awad ibn Hamad al-Qawzi, Al-Amanah Press, Cairo, First Edition (1412 AH - 1991 AD). Supplement: . - Supplement: Authored by Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar al-Farsi (377 AH), edited and studied by Dr. Kazim Bahr Marjan, Alam al-Kutub for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, Second Edition (1431 AH - 2010 AD.(

-The Argument on the Seven Readings: Authored by Abu Abdullah al-Husayn ibn Ahmad ibn Khalawayh (d. 370 AH), edited by Ahmad Farid al-Muzaydi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, second edition (1428 AH - 2007 AD). - Characteristics: Authored by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni, edited by Muhammad Ali al-Najjar, Scientific Library (n.d.(.

-Sharh Milhat al-I'rab: Authored by Imam Abu Muhammad al-Qasim ibn Ali al-Hariri al-Basri (d. 516 AH), edited by Dr. Fayez Faris, Dar al-Amal for Publishing and Distribution, first edition (1412 AH - 1991 AD). - al-Sahibi fi Fiqh al-Lugha wa Sunan al-Arab fi Speech: Authored by Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris (d. 395 AH), edited and introduced by Mustafa al-Shuwaymi, A. Badran Foundation for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon (1963 AD.(

- -The Harms and What is Permissible for the Poet but Not the Prose Writer: Written by the great reformer Imam Mahmud Shukri al-Alusi, explained by Muhammad Bahjat al-Baghdadi, Salafiyya Press, Egypt (1341 AH). - The Book: Written by Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, al-Khanji Library, Cairo, third edition (1408 AH - 1988 AD.(

- -The Book of Poetry: Authored by Abu Ali al-Hasan bin Ahmad bin Abd al-Ghaffar al-Farisi (377 AH), edited and explained by Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, al-Khanji Library in Cairo, first edition (140 AH - 1988 AD.(

-The Language of Poetry: A Study of Poetic Necessity: Written by Dr. Muhammad Hamasa Abdul Latif, Dar Al-Shorouk, First Edition (1416 AH - 1996 AD). Al-Masail Al-Halabiyat:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- -Optical Issues: Authored by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farisi (377 AH), edited and studied by Dr. Muhammad Al-Shater Ahmed, Al-Madani Press (the Saudi Foundation in Egypt), first edition (1405 AH - 1985 AD.(
- -Al-Masa’il Al-Halabiyat: Written by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farisi (377 AH), prese

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية